لا شك ان هذه المالغة نادرة قيل اذ ليس المقصود من التطيير الكثير
فانه للكثير يكون ستة تمامًا بل التمليس ودفع المخشونات فالبت
محمول على بعض التطيير بمعونة الاضافة والمعنى كما الصقت السباع
بالفدن على طريق التطيير ولا غلب اصلاً قوله ومن يك اسى
فالمسند اليه تن شرطيه وحوابها محذوف اى فهنئًا له او نحو قوله
فما بجدوف ولا يحسن ان يكون المحذوف هو المسند الى اسم ان لان
اللام لا تدخل في خبر المبتدا نادرًا ابتداء ولا عند الحاجة ولا حاجة
هنا قوله سبب الوجع كون مقام الوجع والبحث صفتًا
يعني انه حضار حقيقي اما انهم قالوا في المبتدا وجب ان المطلوب به
التطويل مع انه مقام البحث فما عمل قوله على مسامحة العطف هذا
التطويل مع انه مقام البحث فما عمل قوله على مسامحة العطف هذا
عند المصنف كما هو معروف لا مطلقًا كيف يصح وقوع عربٍ خبرًا عنها
مع انه مفرد فافهم ايضًا مانع فلم لم يعرض له لانا نقول فتأمل
صالح للبعد قوله على محل اسم ان هذه عبارة بعض النحاة
وفيه كلام الرضي الذي توجيهها وعبارة بعضهم على محل ان واسمها
وبسط الكلام فيه في شرح الرضي فليرجع اليه قوله ويجوز ان يكون
هو عطفًا على محل اسم ان هذا اولى من الثاني لما فيه من لزوم بعد
بعض اجزاء المعطوف على بعض اجزاء المعطوف عليه قطعًا واما
على هذا فانما يلزم اذا قيد المسند الى بيان بعدًا على المسند الى
ضمير المتكلم فيعني ان بعد ما اخر احد اجزاء ذلك وهو على هذا
من عطف مفرد على مفرد لا جملة على جملة اخرى ويتفق على تقدير
ويعني ان يكون خبر بعطوفًا على محل خبر ان لا على لفظه والا يلزم
ورود العامل على عاملين لواحد لان كونه خبرًا للمبتدا يقتضي ان يكون

عامله ما اخبر المبتدا وكونه معطوفًا على خبر ان يقتضي ان تشاركه في جهة
الاعراب فيكون مرفوعًا مان قوله لما ذكر اى من الوجه الملائم
لان سبب ضيق المقام هنا ليس الا محافظة الوزن فقط قوله
فالمحذوف هنا خبر لما وله هذا هو الظاهر ولكن يرد الموصوف
اى قوله ض كما ذكره السد في شرح المفتاح في قوله وقليل ما هم لكنه اركك
لما لفظ الظاهر من غير ضرورة وعرب ما مثل ان قوله راض خبر لقوله
من على انه للواحد المعظم نفسه وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل هذا من واجب
في الحكم المطابقة نحو انا ليمن حي وميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر
والسحدان وبيت نحن عامر لنا ... دمزم والاركان والستر فنجموك
على الحذف والاصل عامر وه فحذف الواو احترازًا للضمة كقوله
واذا ما شاضروا من سواهم ... لا يتلوهم احد ضراة اذ
فحذف هنا ان جعل من عطف الجمل باسرها على سلفها وقد حذف فيه المسند
الجملة الثانية لدلالة المسند ١٢ وله عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد
وعطف مطلق المحذوف على مطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضًا
والاقرب في ذلك كون المحذوف معطوفًا على مسند اخر اذ المقصود حذف
المسند سواء كان معطوفًا على مسند اخر اولا الا ان الاخير لا يسوغ على
مذهب سيبويه من ان الخبر مرفوع بالمبتدا اذ يلزم ارتفاع خبر بقاء بين

ثم اعلم ان في عطف مفرد على مفرد حمله على مفرد

جملة اخرى كما لو قيل زيد قائم وعمرو منطلق مثلا وقد كان في هذا
العطف استبعادًا لان عطف عمرو على زيد هو كونه مسندًا اليه
لقائم وعطف منطلق على قائم هو كونه مسندًا الى زيد وذلك الرقة
على ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مسندًا لزيد في كونه مسندًا او في

Copyright © King Saud University